



## لِمَ النزول إلى الشوارع؟ دراسة إحصائية للاحتجاجات في المغرب

كم عدد المظاهرات يومياً في المغرب؟ من هم أكثر الفاعلين المجتمعيين تظاهراً وما هي مطالبهم؟ نستعرض هنا عمل الباحثة [شانتال بيرمان](#) وفريقها الذين قاموا بوضع قاعدة بيانات للأنشطة الاحتجاجية - المظاهرات والإضرابات والاعتصامات - انطلاقاً من قراءة معمقة للصحافة، وذلك من أجل فهم تحولات الاحتجاج الاجتماعي في المغرب. وقد كان الهدف يتمثل في إحصاء الإشارات الصحفية لهذه الأنشطة، وجمع معلومات أساسية عن كل منها مثل المكان والمطالب والفاعلين المشاركين. هذا ويقدم العمل رؤية طويلة المدى لمجال الاحتجاج، تمتد لما يقرب من 11 عاماً من الاحتجاج (2006-2016). ولمّا كانت قراءة جميع الصحف مستحيلة، كان لا بد من الاختيار: إذ اهتمت قاعدة البيانات بوحدة فقط من الصحف اليومية المغربية التي حظيت بأكبر انتشار خلال تلك الفترة (المساء التي بدأت في عام 2007، وتمت تكملة العمل بيومية الصباح لعام 2006). علاوة على ذلك، لا تغطي قاعدة البيانات سوى الأشهر من يناير إلى مايو من كل عام (أي 1650 إصداراً). ومع ذلك، تمكن هذه الخيارات من رصد أهم الأنشطة الاحتجاجية في هذه الفترة - وعلى رأسها حركة 20 فبراير 2011 - إلى جانب الاحتجاجات اليومية التي حدثت خلال الأشهر ذاتها من باقي سنوات هذه العشرية.

حلت "طفرة" قاعدة البيانات هذه مع بيرمان من أجل تشكيل صورة للأنشطة الاحتجاجية في المغرب خلال هذه السنوات العشر التاريخية ضمن سلسلة من المقالات، حيث سنقدم لمحة عامة عن هذه الحركات وفق الأرقام المسجلة. في هذه المقالة،

سنصف كيف تم بناء قاعدة البيانات هذه والقيود التي تحيط حتماً بمثل هذا العمل. ثم نطرح سؤالين بسيطين: كم عدد الأنشطة الاحتجاجية في المغرب، وما موضوعها؟

## قياس الاحتجاج: لماذا وكيف يتم ذلك؟

تناولت عديد الأعمال العلمية موضوع الاحتجاج (تجدون أدناه قائمة بالمراجع المطلاع عليها). وغالباً ما تركز دراسات الاحتجاج والنضال على حركة واحدة - على سبيل المثال، حراك الريف، أو حملة حقوق المرأة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - أو على جمعية بارزة، مثل المظاهرات التي نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لتحليل هذه الحركات، تُستخدم عادة التقنيات النوعية، مثل الإثنوغرافيا والتحليل التاريخي، ومن ثم يتم تطوير معرفة معمقة بمطالب الحركة المعنية واستراتيجياتها والعاملين فيها

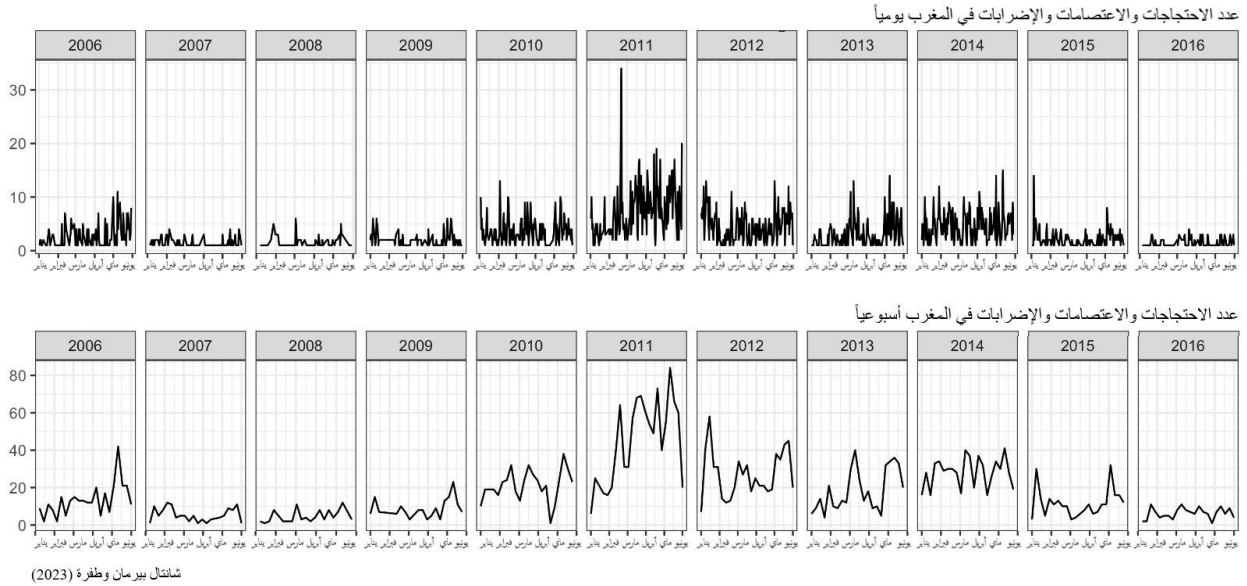
غير أن قواعد البيانات الخاصة بالأنشطة الاحتجاجية تقدم نوعاً آخر من المعلومات. فبدلاً من تقديم صورة معمقة لحركة معينة، تسمح قواعد البيانات هذه بتحديد الاتجاهات العامة جداً. إنها تجمع بين أنواع مختلفة جداً من الأنشطة الاحتجاجية - المسيرات السياسية الكبيرة والأنشطة الأصغر، والإضرابات النقابية المنظمة وحواجز الطرق العفوية، ومظاهرات المدن الكبرى إلى جانب تلك التي تعرفها المناطق الريفية. هذا النهج يسمح بتحديد منظور اجتماعي كلي طويل الأمد حول الاحتجاج

كيف تُبنى قاعدة البيانات الخاصة بالأنشطة الاحتجاجية؟ غالباً ما تكون الإحصاءات الرسمية نادرة وغير مفصلة بشكل كاف. وبالتالي، فإن تحديد الأنشطة الاحتجاجية المشار إليها في الصحافة هو نهج شائع (تم اعتماده مسبقاً في المغرب من قبل عبد الرحمن رشيق بالنسبة للفترة 2009-2013)، وهو ما قامت به مجدداً بيرمان. فيعد تجربة عدة صحف وطنية واسعة الانتشار، اختارت الباحثة جريدة المساء، والتي تبين أنها كانت الصحيفة ذات التغطية الأكثر شمولية لهذا النوع من الأحداث، سواء من حيث الكمية (عدد الأحداث المغطاة) أو النوعية (مستوى التفاصيل الخاصة بكل حدث). وبما أن هذه الصحيفة اليومية لم يبدأ إصدارها إلا في عام 2007، فقد اختارت الباحثة جريدة الصباح لتغطية سنة 2006.

هذا لا يعني طبعاً أن العمل يخلو من النواقص. فالصحف ليس باستطاعتها تغطية جميع الاحتجاجات. في 20 فبراير 2011، وهو اليوم الذي شهد أكبر عدد من المظاهرات في قاعدة بياناتنا، نقلت صحيفة المساء 34 حدثاً، بينما [أبلغت وزارة الداخلية عن مظاهرات في 53 إقليم وعمالة](#) كما أن للصحف تحيزاتها الخاصة: فقد تغطي الصحيفة، على سبيل المثال، عدداً أكبر من الاحتجاجات في مناطق معينة، أو تخصص تغطية أكبر للاحتجاجات العنيفة. وبالتالي، سيكون مثالياً تنويع المصادر والاطلاع، على سبيل المثال، على الصحافة الجهوية أو شبكات التواصل الاجتماعي. لكن وحتى إذا كان هذا العمل لا يقدم صورة دقيقة لكل لحظة احتجاج، فإنه يقدم نظرة عامة على تطورها مع مرور الزمن، مع تحيزات ثابتة نسبياً.

لذلك، من المهم التشكيك في جودة البيانات. فقد تم إقرار إنشاء قاعدة البيانات بطريقتين. أولاً، هل تُظهر البيانات الاتجاهات الملحوظة التي حددتها الأعمال السابقة؟ يبدو الأمر كذلك: [كانت هناك طفرة في الاحتجاجات في سنة 2011](#)، سنة الربيع العربي، [فضلاً عن الدور المهم الذي لعبته المنظمات العمالية](#)، وهما اتجاهان سجلتهما الأعمال السابقة. ثانياً، هل يقدم النهج مردوداً أفضل من الأساليب المشابهة له؟ إذ توجد قواعد بيانات دولية للحركات الاحتجاجية مثل "قاعدة البيانات العالمية للأحداث واللغة والنبرة" (GDELT). وبدلاً من المبرمجين البشريين، تستخدم قواعد البيانات هذه عموماً خوارزميات تقوم بفهرسة الصحافة الدولية، والتي غالباً ما تكون ناطقة بالإنجليزية. ترصد قاعدة البيانات هذه ما يقرب من 5 أضعاف الأحداث التي يرصدها منافسوها. وقد يبدو التفكير في الشبكات الاجتماعية مثل "تويتز" و"فيسبوك" أمراً جذاباً بحيث يسمح لنا بفهم الحركات الاجتماعية على صعيد فردي، ولكنه يطرح مشكلة في هذا السياق. حيث تزايد وجود المغاربة على منصات التواصل الاجتماعي بشكل كبير بين عامي 2006 و2016. وبالتالي فإن الاعتماد على هذه الشبكات من شأنه أن يرفع بشكل مصطنع من عدد الأنشطة الاحتجاجية في الأونة الأخيرة.

## كم عدد المظاهرات في المغرب؟



### التقطيع اليومي والأسبوعي لعدد الاحتجاجات والاعتصامات والاضرابات في المغرب بين سنتي 2006 و 2016

يمثل الرسمان البيانيان أعلاه جميع الأنشطة الاحتجاجية المسجلة على مدى السنوات الـ11 التي تغطيها قاعدة البيانات، مع حساب عدد الاحتجاجات في اليوم (الرسم البياني العلوي) وفي الأسبوع (الرسم البياني السفلي). وحسب المصادر المختارة، يشهد المغرب ما معدله 76 نشاطاً احتجاجياً في الشهر، و 17 في الأسبوع، و 2.5 في اليوم.

يمكننا ملاحظة بعض الاتجاهات. في بداية سنة 2006 - المرحلة الأولى من هذه الدراسة - كان المغرب بالفعل مسرحاً لعدد كبير من الاحتجاجات والإضرابات، كانت ذروتها 40 حدثاً في أسبوع واحد. [وشهد عام 2006 العديد من الاحتجاجات الاجتماعية التي قادتها جهات فاعلة مختلفة](#)، ولا سيما الفروع المحلية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجمعية "أطاك-المغرب"، في إطار الحركة المناهضة لغلاء المعيشة. وكانت الاحتجاجات أضعف خلال أعوام 2007-2009، وغطت بشكل خاص قضايا دولية مثل الحرب الإسرائيلية على غزة. وفي مطلع سنة 2010، تصاعدت الاحتجاجات مرة أخرى، مع تنامي تعبئة النقابيين والخريجين العاطلين عن العمل

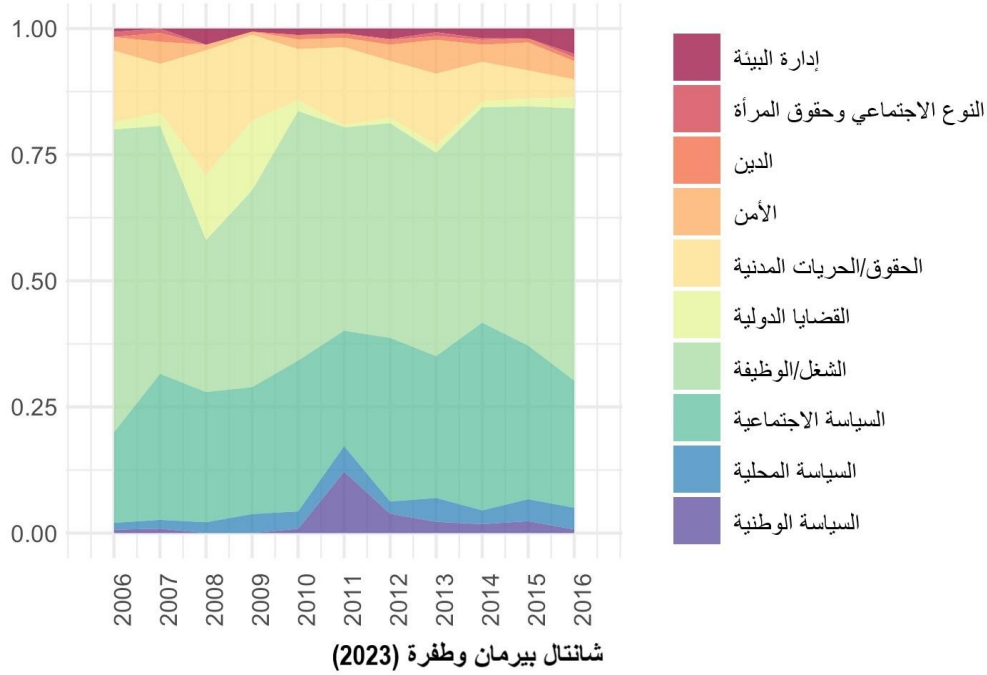
وفي عام 2011، رغم أن اليوم الذي شهد أكبر عدد من الاحتجاجات هو 20 فبراير 2011 (34 حدثاً)، وذلك وفق دراستنا، فإننا عندما ننظر إلى عدد الأنشطة في الأسبوع، نرى أن الاحتجاجات كانت أكثر عدداً خلال شهري أبريل وماي. فبعد النجاح الذي حققته الأنشطة الاحتجاجية في فبراير، أصبحت العديد من النقابات والمنظمات المحلية أكثر جرأة في سعيها وراء مطالبها في الشوارع. وبالتالي، كان شهر ماي 2011، وبالأخص الأسبوع الأول منه، الفترة التي شهدت أكبر عدد من الأنشطة الاحتجاجية (295 و 84 على التوالي).

وعلى مدى السنوات التالية، انخفض عدد الاحتجاجات ببطء، ووصل في عام 2015 إلى مستويات ما قبل 2011. تتوقف بعد ذلك البيانات عند شهر ماي من سنة 2016، قبل أشهر قليلة من حراك الريف، وهو حدث كان سيظهر بالتأكيد ارتفاعاً آخر في سلسلتنا الزمنية.

### الاحتجاج من أجل ماذا؟ السياسات الاجتماعية والوظيفة في قلب المطالب

لفهم المطالب التي تم التعبير عنها خلال هذه الأنشطة الاحتجاجية، سجلت بيرمان وفريقها المطالب التي تم نقلها في المقالات الصحفية وصنفتها ضمن عشر فئات سُنّفصلها في ما يلي. ويوضح الرسم البياني أدناه حصة الأنشطة الاحتجاجية حسب الفئات بمرور الزمن.

## مطالب الأنشطة الاحتجاجية في المغرب



## مواضيع الأنشطة الاحتجاجية بالمغرب بين سنتي 2006 و 2016

نلاحظ أنه خلال هذا العقد، خرج المغاربة إلى الشوارع أساساً من أجل القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل فئة "الشغل/الوظيفة"، التي تمثل ما يقرب من 50٪ من الاحتجاجات المسجلة كل عام، الاحتجاجات على ظروف العمل والعقود والمزايا الاجتماعية، فضلاً عن مظاهرات العاطلين عن العمل أو العمال غير الرسميين الذين يطالبون بوظائف دائمة. وتشمل فئة "السياسات الاجتماعية" الاحتجاجات التي ركزت بشكل أساسي على الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والإسكان. هذا وتختلف الاحتجاجات الاجتماعية والنقابية في الحجم والأثر – إذ يمكن أن تتراوح ما بين احتجاجات الأحياء الصغيرة حول مشاكل تصريف المياه والإضرابات الوطنية في إطار الحوار الاجتماعي

وكانت المطالب المتعلقة بـ"الحقوق/الحريات المدنية" أقل شيوعاً لكنها تبقى مهمة، حيث مثلت حوالي 10٪ من المظاهرات. وقد ركزت الاحتجاجات في هذه الفئة على حرية الإعلام والحق في الاحتجاج والعدالة للمعتقلين

هذا وقد وجدنا أن عدداً قليلاً نسبياً من الأنشطة الاحتجاجية حملت مطالب تتعلق بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة أو الإدارة البيئية أو الدين (ويشمل ذلك حركات التعبئة الداعية إلى تأثير ديني أكبر في الحياة العامة، أو تلك الداعية إلى تأثير أقل، مثل حركة "مصاصينش"). تمثل هذه الفئات الثلاث مجتمعة أقل من 10٪ من الأنشطة الاحتجاجية. وهذا لا يعني أن المنظمات الدينية، مثل العدل والإحسان، متغيبية عن هذه الأنشطة، بل يعني أن مطالبها تتعلق بقضايا أخرى. (حسب المصادر المعتمدة، فإن معظم حركات التعبئة التي شاركت فيها العدل والإحسان تتعلق في الواقع بقضايا دولية، مثل الاعتداءات الإسرائيلية على

غزة، أو بقضايا اجتماعية.) كما أن هذا لا يعني أن هذه القضايا الثلاث ليست مهمة للمغاربة. بل ببساطة، تُظهر البيانات أن المواطنين وجماعات المصالح المهتمة بها قد سعوا لتحقيق أهدافهم من خلال استراتيجيات أخرى غير الاحتجاج في الشوارع

وُتعد النسبة الإجمالية للاحتجاجات في المجالات المختلفة مستقرة نسبياً على مر الزمن، مع وجود استثناء وحيد وهو ارتفاع عدد الاحتجاجات المتعلقة بـ"القضايا الدولية" خلال عامي 2008 و2009. وقد دعت معظم الاحتجاجات الدولية في هذه الفترة إلى إنهاء العنف والإمبريالية في المنطقة العربية. واستتكرت مظاهرات عديدة الهجمات العسكرية الإسرائيلية في غزة ونددت بممارسات التحالف الأمريكي في العراق. غير أن حصة الاحتجاجات المتعلقة بالقضايا الدولية تراجعت بعد 2010.

ويُظهر اتجاه زمني أخير أن الاحتجاجات السياسية بلغت ذروتها عند سنة 2011، حيث شككت الاحتجاجات المتعلقة بالسياسة الوطنية في شكل أو مكونات الحكومة أو البرلمان أو الدستور. وقد بلغت هذه الأنشطة الاحتجاجية ذروتها في عام 2011، خلال حركة 20 فبراير. لكن على الرغم من الأجواء المؤسسية، لم تكن معظم المطالب تتعلق بالقضايا السياسية، بل كانت تتعلق أكثر بالقضايا ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، سواء تعلق الأمر بعمال ميناء أسفي أو سكان مدينة الفوسفاط خريبكة أو موظفي "القناة الثانية" (2M). وتراجعت أنشطة الاحتجاج السياسي بسرعة في السنوات التي تلت. أما الاحتجاجات السياسية المحلية، فقد سعت إلى عزل السلطات الجهوية والمحلية أو كبار المسؤولين الجهويين والمحليين، بدءاً من العمال الذين لا يحظون بالشعبية ووصولاً إلى مديري المدارس غير الأكفاء. وبينما تراجعت الاحتجاجات المتعلقة بالقضايا السياسية الوطنية بعد حركة 20 فبراير في عام 2011، استمرت نظيرتها المتعلقة بالسياسات المحلية، وشكلت ما يقرب من 5٪ من إجمالي الاحتجاجات في فترة ما بعد 2011

ستركز المقالات التالية في هذه السلسلة على الاتجاهات الجهوية ومنظمي الاحتجاجات: ما هي الجهة الأكثر احتجاجاً؟ وما هي المنظمات (النقابات وغيرها) التي توطر هذه الحركات؟

## عن كاتب المقال

[شانتال بيرمان](#) أستاذة مساعدة في العلوم السياسية بجامعة "جورج تاون". تدرس أسباب الأنشطة الاحتجاجية ونتائجها، لا سيما التفاعات بين الحركات الاحتجاجية والدولة. تم تمويل أبحاثها من قبل "مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية" و"المؤسسة الوطنية للعلوم" و"المعهد الأمريكي للدراسات المغاربية" حصلت على جائزة من "جمعية الدراسات الدولية" و"جمعية العلوم السياسية الأمريكية".

## لائحة المراجع

- [ك. بنفلة، وه. سينيغير \(2011\). المغرب على محك الربيع العربي: هل تمت تهدئة النزاع؟ مجلة "أوتر تير"](#)
- [م. بناني الشرايبي \(2011\). الأحزاب السياسية والاحتجاجات في المغرب \(1934-2020\). مطبعة جامعة رين](#)
- [ك. بوغارت، وم. إمبيرادور \(2011\). تخيّل الدولة من خلال الاحتجاج الاجتماعي: إصلاح الدولة وتعبئة الخريجين العاطلين عن العمل في المغرب. مجلة "ميديتيرانيان بوليتيكس"](#)
- [ك. ليوزو، وج. ميني، وم. سجرودوفيسن، وم. سينيول \(1985\) الرهانات الحضرية في المنطقة المغاربية: الأزمات والقوى والحركات الاجتماعية. دار نشر "أرماتان"](#)
- [أ. رشيق \(2010\). حركات اجتماعية واحتجاجات جديدة بالمغرب. برنامج دراسي بعنوان "الرابط الاجتماعي في المغرب: ما هو دور الدولة وجميع الفاعلين الاجتماعيين؟". منشور للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية](#)



- أ. رشيق (2016). المجتمع ضد الدولة: الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع في المغرب. منشورات ملتقى الطرق
- ف. فيريل (2014). السياسة والحركات الاجتماعية في المغرب: هل تمت تهدئة الثورة؟ منشورات "سيونس بو"
- عبد الرحيم العطري (2007). الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي. دفاتر وجهة نظر. مطبعة النجاح الجديدة
- الحبيب استاتي زين الدين (2019). الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

منير امحيدات / هسبريس : *Crédit photo*